الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

15 **رجب** 1438 –12 **إبريل** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

«عكاظ» تتوصل إلى غرفته في "حارة العمدة".. ومصادر تؤكد: يمني الجنسية

الشرطة تحرر سجين السلاسل.. الابن المتهم: والدي يعاني الخرف!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1539473

عبدالله راجح العبدلي (جدة(
ara_7500@

حررت الأجهزة الأمنية في جدة مسنا في الـ87 من العمر احتجزه ابنه في غرفة بإحدى بنايات حي الوزيرية بعد أن قيده بالسلاسل. وكانت مواقع التواصل الاجتماعي تداولت بصورة موسعة مقطعا للرجل المسن وتحركت على إثرها الأجهزة الأمنية إلى الموقع وحررت الضحية.

وحصلت «عكاظ» على معلومات تفصيلية عن الواقعة الغامضة، وتبين أن المسن احتجز في حارة العمدة بحي الوزيرية جنوبي جدة. وبحسب شهود عيان لـ«عكاظ» فإن أبناء المسن احتجزوه في غرفة بالطابق الأرضي ببناية مطلة على شارع عام. وأوضح منصور النهاري لـ«عكاظ» أن أشخاصا استأجروا غرفة بابها يطل على شارع عام قبل نحو أربعة أشهر، ووصلت سيارة تقل ثلاثة أشخاص إلى الموقع وأنزلت المسن في الغرفة ولاحظنا أنه عاجز عن الحركة.

ويقول شاهد عيان آخر، سعود إبراهيم (طالب متوسطة) «إنه فوجئ ذات يوم بباب الغرفة مفتوحا، وطلب منه ساكنها المسن ماء وطعاما، وظل أهالي الحارة يتناوبون على تقديم الحليب والطعام له بين كل فترة وأخرى»، وزاد شاهدت أشخاصا يضعون سلاسل على باب الغرفة ويتوارون عن الأنظار.

في السياق ذاته، توصلت شرطة محافظة جدة إلى مكان المسن المحتجز وفتحت باب غرفته في الـ11 من صباح أمس (الثلاثاء) واستدعت فرقة من الهلال الأحمر لنقله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة. فيما أوضح عضو جمعية حقوق الإنسان معتوق الشريف أن الجمعية ستقف على حالة المسن والوصول إلى دوافع احتجازه بواسطة أبنائه. وعلمت «عكاظ» أن المسن المحتجز يمني الجنسية.

من جانبه، أوضح المتحدث باسم شرطة منطقة مكة المكرمة العقيد الدكتور عاطي القرشي أنه بتاريخ 1438/7/14هـ رصدت شرطة محافظة جدة تداول وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يظهر مسنا محتجزا داخل غرفة مسيجة بالحديد. وعلى الفور باشر مركز شرطة الجنوبية الحالة، وتم التوصل للموقع وتحرير المسن، وتبين أنه من جنسية عربية يبلغ من العمر ٨٧ عاما، ولوحظ من خلال الإجراءات الأولية عدم اتزانه وعدم ترابط أقواله. وتقرر تحويله لمستشفى الصحة النفسية بجدة ثم نقل لاحقا لمستشفى الملك عبدالعزيز بسبب سوء حالته الصحية.

وأضاف المتحدث أنه تم إيقاف ابنه المتسبب في الاحتجاز (37 عاما) وأفاد في التحقيقات المبدئية أن والده يعاني من أمراض نفسية وعقلية، كما يعاني من الخرف والشيخوخة. وجار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتسليمه مع إحالة أوراق الواقعة لجهة الاختصاص.

تحرير مسن من سلاسل أبنائه في غرفة الوزيرية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=300003&CategoryID=3

جدة، الرياض: نجلاء الحربي، يمن لقمان، نايف العصيمي 2017-04-11 11:11 **PM**

فيما استقبلت محاكم المملكة منذ بداية العام الحالي 1481 قضية إيذاء وعقوق أحد الوالدين، تمكنت الجهات المختصة من تحديد مكان مسن ظهر بمقطع فيديو متداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تعرض للتعنيف بالحبس في غرفة مغلقة بالسلاسل بحي الوزيرية في جدة، في الوقت نفسه تفاعل مغردون مع الواقعة من خلال هاشتاق #ابناء_يحتجزون_والدهم_بالسلاسل.

تحديد مكان الضحية

كشف المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل لـ«الوطن» أن «الجهات الأمنية والشؤون الاجتماعية والهلال الأحمر حددوا مكان المسن الذي ظهر بمقطع فيديو متداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والذي تعرض للتعنيف بالحبس في غرفة، حيث تم فتح باب الغرفة المحبوس بها، والتي كانت مغلقة بسلاسل، وعلى نافذتها شبك حديدي، وتم تقديم العناية الصحية الأولية للمسن، ومن ثم نقل إلى المستشفى، حيث كان بحاجة لعناية طبية»، مشيرا إلى أنه لم يتم التوصل لجنسية المسن، حيث ستتولى الجهات الأمنية معرفة أسباب وجوده داخل الموقع والمتسبب في ذلك.

وأضاف المتحدث باسم الشؤون الصحية بجدة عبدالله الغامدي أن «المسن وصل إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة عن طريق الجهات المختصة، وهو من جنسية عربية، وعمره 68 عاما، ويعاني من جفاف عام، وخرف، وإعياء شديد، وهو حاليا محل العناية والاهتمام، وتقدم له الرعاية الصحية والطبية اللازمة.»

زيارة ليلية

قال ناصر السبيعي -أحد سكان الحي الذي وجد فيه المسن- لـ«الوطن» إن «المسن عثر عليه عدد من سكان الحي منذ أكثر من 3 أسابيع، فحاولوا التواصل معه عبر سياج حديدي لنافذة الغرفة المتواجد بها، وكان يتحدث بصوت منخفض ويعاني من إعياء شديد، ولا يستطيع الحركة، وطلب الرجل طعاما، ولكن السياج الحديدي أعاق السكان عن إدخاله له.»

وأضاف أن «أبناء المسن حضروا إلى المكان، فطلب منهم سكان الحي فك سلاسل الغرفة، وإخراجه، فرفضوا وقالوا إنه يعاني من الخرف، وخوفا عليه من الضياع في الشوارع أغلقوا باب الغرفة الحديدي بسلاسل.»

وأبان السبيعي أنه زار المكان أمس، وحاول التواصل مع المسن الذي كان يجلس على سرير حديدي في غرفة يوجد بها دورة مياه، ولا يوجد لديه غذاء، ويردد القول إن «أبناءه هم الذين حبسوه وأغلقوا الباب عليه.»

وذكر أن سكان الحي كان يرون أبناء المسن كل أسبوعين، حيث يأتون إليه في ساعة متأخرة بعد أن يخلو الشارع من المارة، ومعهم أغراض بسيطة، إلى جانب فوط صحية مخصصة لكبار السن يضعونها عنده ويرحلون بعد التأكد من إغلاق مدخل الغرفة بالسلاسل.

الحبس جريمة

أوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الوطن» أن «إغلاق باب الغرفة على مسن بسلاسل كما جاء في المقطع المتداول جريمة يعاقب مرتكبها وفق الأنظمة المعمول بها، وعادة عند رصد مثل هذه المقاطع التي توثق تعرض أحد أفراد المجتمع لعنف أو ضرب وتجاوز وتعدي، تتأكد الجمعية من مصداقية تلك المقاطع أولا، ثم تتواصل مع الجهات المختصة في هذا الشأن لإزالة أسباب الانتهاك، وإنصاف المعنف، وإعطاؤه حقه لمنع تكرر مثل هذا السلوك».ولفت إلى أنه «في حال معرفة المتسبب في إغلاق مدخل الغرفة التي كان يقيم بها المسن بسلاسل، سيتم محاسبته وفق الأنظمة، وهناك التزام على أسر كبار السن بالعناية بهم، وعدم الإساءة لهم»، مشيرا إلى أن الجمعية كجهة رقابية ستتابع القضية وتتواصل مع الجهات المختصة لمعرفة المتسببين بذلك.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

المقاعد الحقوقية السعودية.. شاغرة!

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.al-jazirah.com/2017/20170412/ar5.htm

سمر المقرن

فضل ما خرج به مجلس الشورى هذا الموسم، هو التقرير الذي يتحدث عن التزام المملكة بالمواثيق الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها وذلك بعد دراسة الشورى لأداء هيئة حقوق الإنسان. أفضل ما في هذا التقرير بصدق هي التوصيات التي تُطالب بإيجاد كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان، للعمل كمبعوثين ومحققين وخبراء دوليين في المنظمات الدولية، وذلك تأكيداً على تأهيل هذه الكوادر والدفع بها لتكون مقررة ومبعوثة لحالات وملفات دولية وهذا من شأنه سيسمح للمملكة بالتأثير على الساحة الدولية كما ذكر التقرير .

وأنا أقول وقد كتبت مراراً وتكراراً عن هذا الموضوع منذ عدة سنوات، لكن أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي، في الحقيقة نحن لدينا قصور واضح في التعامل مع المنظمات الدولية، وتركناها تستقي معلوماتها من أشخاص غير مؤهلين، وأشخاص في قلوبهم مرض وضغينة ضد بلادنا، وبالتالي تخرج تقارير هذه المنظمات بشكل غير منطقي ضدنا، وقد قلت سابقاً وأعيد، أن اللوم ليس على هذه المنظمات، ولا يحق لنا أن نغضب عندما تصدر عنها تقارير جائرة ضدنا وخالية من المعلومات الصحيحة والموثّقة، لأننا نحن من تركهم يبحثون عن مصادر لا تُمثِّل حقيقة الشارع السعودي، ولا تقدِّم المعلومة الصحيحة بغض النظر إن كانت هذه المعلومة في صالحنا أم ضدنا، المهم أن يكون لدينا من المؤهلين الصادقين ممن لديهم القدرة على الحديث المنطقي مع هذه المنظمات، وتقديم كافة المعلومات التي تحتاجها حتى لا تلجأ لمن في قلوبهم مرض !

الأمر الآخر والذي أتذكّره جيداً، وأتمنى من مجلس الشورى أن يناقش هذه النقطة تحديداً ضمن جلسات تقرير هيئة حقوق الإنسان، هو خلو قاعات الأمم المتحدة من المنظمات والجمعيات السعودية عند عرض تقاريرها، وسبق أن زرت الأمم المتحدة وحضرت مجموعة من التقارير الدولية ضمن دورة دراسية في معهد جنيف لحقوق الإنسان، وناقشت عدداً من المسؤولين هناك، وعدداً من ممثلي الجمعيات والمنظمات الدولية، حيث يكون ترتيب القاعة عادة بالتساوي عندما يتم مناقشة تقرير أي بلد، أخبروني أنه عندما يتم مناقشة تقارير السعودية فإن القاعة تمتلئ بالجانب السعودي الحكومي من جهة واحدة، ولا يوجد تمثيل للمنظمات والجمعيات الأهلية، وفي هذا الأمر كما أراه قصور، لأن من يملأ مكان المنظمات الأهلية هي جهات خارجية لا تُمثِّلنا، وبتركنا هذه المقاعد فقد سمحنا لهم بالجلوس عليها وحدهم !

الجانب الحقوقي فيه الكثير والكثير، خصوصاً على الصعيد الدولي المرتبط بالجمعيات المحلية، ولعل إيجاد جمعيات متخصصة بحقوق المرأة والطفل لن تجعل تلك الأماكن شاغرة، ولن تترك المجال للمتصيدين وأصحاب الأهداف الموبوءة بالوصول وحدهم لتلك الجهات !

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مستشفيات تتجه لمنح مرضى "بطاقة أولوية".. وتحذيرات من نسخة "مزيفة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21256458

الدمام – رحمة ذياب

تدرس مستشفيات سعودية مبادرة نفذها مستشفى ساجر العام، بمنح فئات خاصة من المرضى «بطاقة أولوية»، لتسهيل حصولهم على الخدمات الطبية .وأعلنت إدارة المستشفى أن هناك اشتراطات للحصول على البطاقة، محذرة من مراسلة لبريد تم تزييفه فور الإعلان عن عنوان «بطاقة أولوية». وقالت: «يوجد تزييف في عنوان البريد الالكتروني والرجاء التدقيق جيداً، فهناك من تلاعب في عنوان البريد.«

ويستفيد من البطاقة كبار السن من سن 65 عاماً فما فوق، ومرضى الغسل الكلوي، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسجلين في الطب المنزلي. وتتيح استقبال حاملها في العيادات الخارجية من دون طلب تحويل أو موعد، والدخول الفوري إلى العيادة وسحب العينات من دون الحاجة إلى الانتظار، إضافة إلى تسهيل إجراءات معاملات حامل البطاقة وسرعة إنجازها في الأقسام الطبية وغيرها، والحصول على غرفة خاصة في حال التنويم (بحسب الإمكانية.(

واشترطت إدارة المستشفى أوراق ثبوتية، لتسجيل الحالات التي تنطبق عليها الشروط، ومنها الهوية الوطنية، ورقم جوال، وبريد إلكتروني، والمركز الصحي الذي يتبع له المريض، والعنوان السكني.

وحذر المستشفى، حاملو البطاقة من تزييف حدث بعد الإعلان عن البطاقة من الوزارة والمستشفى، إذ ظهر بريد الكتروني يختلف عن البريد التي تم اعتماده رسميا .وأوضحت مصادر في الوزارة لـ«الحياة» أن فكرة بطاقة الأولوية جاءت بعد دراستها في المناطق التي تحتاج إلى ذلك، مع إمكانية توسيع الفكرة مستقبلاً.

من جهة أخرى، أطلقت وزارة الصحة خدمة إجرائية إلكترونية (إطلاق تجريبي) تتيح شراء كراسات مناقصاتها ومنافساتها، ويتم من خلالها تسجيل الشركات، واستعراض المناقصات والمنافسات، وتتيح الخدمة شراء كراسة الشروط والمواصفات عبر نظام المدفوعات الحكومية (سداد) وتحقق هذه المزايا التي تتم للمستفيدين إلكترونيّاً اليسر والسهولة وحفظ الوقت، وعدم الحاجة إلى الحضور للحصول على الخدمة.

وتشمل المعلومات التي توفرها الخدمة عن المناقصات والمنافسات: الاطلاع على معلومات المناقصة، بما فيها: اسمها، ووصفها، وتاريخ طرحها، وتاريخ آخر موعد لاستلام العروض، وموعد فتح المظاريف، وحال المناقصة، ومعلومات أخرى. فيما توفر الخدمة آلية البحث عن المناقصات المطروحة من الوزارة وفقًا لعدة معايير.

«العدل»: للمرأة حق اختيار المحكمة الأقرب في قضايا الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21256440

الرياض - الحياة
قالت وزارة العدل أمس (الثلثاء)، إنه «يحق للمرأة إقامة دعواها في مكان إقامتها، في ما يخص قضايا المسائل الزوجية، أو ما يتبع فسخ عقد النكاح من قضايا، إذ يحق لها أن تختار المحكمة الأقرب إلى منزلها للنظر في هذه الأنواع من القضايا، تسهيلاً لوصولها إلى المحاكم.»
وأفادت الوزارة بأنه «الأصل أن تقام الدعوى في بلد المدعى عليه، وفقاً لما نصت عليه أحكام المادة 36 من نظام المرافعات الشرعية، إلا أن قضايا الأحوال الشخصية الواردة في الفقرة الثانية من المادة 39 مستثناة من هذه المادة»، بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس).
وقال وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية عبد الرحمن بن نوح: «المرفق العدلي اعتنى بالمرأة عناية فائقة، وهذه العناية نابعة من أحكام الشريعة الإسلامية التي كفلت للمرأة حقوقها، وقد جعل نظام المرافعات الشرعية لها الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه، وذلك في المسائل الزوجية والحضانة والزيارة والنفقة، ومن عضلها أولياؤها.»
وأوضح أنه «على المحكمة إذا نظرت الدعوى في بلد المدعية استخلاف محكمة بلد المدعى عليه للإجابة عن دعواها، فإذا توجهت الدعوى أبلغ المدعى عليه بالحضور إلى مكان إقامتها للسير فيها، فإن امتنع نظرت غيابياً، وإذا لم تتوجه الدعوى ردتها المحكمة من دون إحضاره، وفقاً لما نصت عليه المادة الـ39 من نظام المرافعات الشرعية.»
وأشار ابن نوح إلى أن نظام المرافعات منح المرأة حق طلب سرية الجلسة للمحافظة على حرمة الأسرة. وبين أن الوزارة حرصت على حفظ خصوصية المرأة بتفعيل الخدمات الإلكترونية التي تستطيع الاستفادة منها من دون ذهابها إلى المحاكم، لافتاً إلى أن القضاء يصدر أوامر وقتيّة لمصلحة المرأة تكون واجبة النفاذ في القضايا التي ترى المحكمة رفع الضرر عنها بشكل عاجل إلى حين الانتهاء من قضيتها.

جدة: تحرير أب من جنسية عربية قيده أبناؤه بالسلاسل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21256360

جدة - منى المنجومي
حررت أجهزة الأمن السعودية أمس (الثلثاء) مسناً قيده أولاده بالسلاسل، في غرفة بمنزله في محافظة جدة، وسط ظروف «مأسوية» بحسب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التي شاركت في تحرير الأب، إلا أن ملابسات إقدام الأبناء على فعلتهم، التي أثارت ضجة بين السعوديين، لم تتكشف بعد
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، في تغريدة عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إنه «تم تحديد موقع المسن لتقديم العناية والرعاية له، وإنهاء وضعه المأسوي، بالتنسيق مع الجهات

المختصة»، داعياً إلى التبليغ عن حالات العنف الأسري، عبر مركز البلاغات 1919. وعلى رغم أن عقوق الوالدين يعتبر من الجرائم الموجبة للتوقيف بقرار من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، فإن ذلك لم يردع فئة من الأبناء انعدمت فيهم الإنسانية، وكان آخرهم الأبناء الذين احتجزوا والدهم بالسلاسل. فيما رصدت «الحياة» الأسبوع الماضي 12 قضية أقدم فيها أبناء على قتل آباءهم أو أمهاتهم.

وضج »تويتر» بتغريدات مستنكرة لجريمة احتجاز الأب في جدة، إذ أظهر فيديو متداول في وسم «أبناء يحتجزون والدهم بالسلاسل» حال الوالد وهو محتجز في غرفة يوجد بها حمام فقط في جدة، وأغلق عليه الباب بالسلاسل، من دون توافر كميات كافية من الطعام، وتركه أولاده فترات طويلة من دون زيارة، وبحسب الجيران فإن الأب حاول الاستنجاد بهم، طالباً منهم طعاماً. وفي الوسم الذي أصبح الأعلى قراءة (ذروة) خلال ساعات، قالت المغردة سحاب: «كثيرون على قيد الحياة، قليلون على قيد الإنسانية»، ودوّن آخر «يجب محاكمة هؤلاء الشرذمة والتشهير بهم». وغرد آخر «من أبشع حالات العقوق؛ أبناء يحتجزون والدهم بالسلاسل الحديدية، ويحرمونه من الطعام، ليتركوه فريسة سهلة للمرض والجوع والألم.«

وارتفعت حالات العقوق في الفترة الأخيرة، أو ربما بدأت تظهر أكثر مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وأبرزها حادثة قتل الأم هيلة العريني من ابنيها التوأمين عام 2016، وأوضحت الإخصائية النفسية الدكتورة سهير فهد أن «حادثة قتل هيلة أيقظت المجتمع على بر الوالدين، وغياب التربية السليمة، وغياب وعي الأهل، إضافة إلى عدم المعرفة التامة بالأضرار الناجمة عن عدم احترام الوالدين وضياع هويتهما خارج إطار المنزل.«

وأضافت العريني أن بعض أبناء «المجتمع السعودي يعيش تقلبات جديدة في بر الوالدين والمخاوف من التأثيرات الخارجية على الأبناء»، مؤكدة وجوب استحداث «خطط جديدة مع وزارات معينة لتغيير الفكر السلبي والطاقات السلبية وتحويلها إلى فكر إيجابي.«

وفي العام 2014 أقدم شاب في العقد الثاني على قتل والده الستيني، في محافظة ينبع، وذلك بضربه مرات عدة على رأسه بمنفضة سجائر كبيرة، بعدما خيّل إليه أنه «أحد الشياطين»، يذكر أن الجاني (29 عاماً) ويعمل في أحد الفنادق الكبرى في ينبع، ويعاني من اضطرابات نفسية توحي له، بحسب وصفه أن والده أحد الشياطين. ونفت مصادر «الحياة» حينها أن يكون الخلاف بين الجاني ووالده المغدور من أجل المال، موضحة أن الشاب القاتل يستقل سيارة فارهة، ومعروف عنه أنه «انطوائي». اوضح الناطق الاعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطيه القرشي ان شرطة محافظة جدة رصدت تداول وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مقطع فديو يتضمن حجز رجل مسن بمفرده بداخل غرفة مسيجه بالحديد.

وأضاف أنه »على الفور باشر مركز شرطة الجنوبية الحالة، حيث تم التوصل للموقع وتحرير الشخص، وتبين أنه من جنسية عربية يبلغ من العمر 87 عام، لوحظ من خلال الإجراءات الاوليه عدم اتزان اقواله، وبناء عليه تم بعثه لمستشفى الصحة النفسية بجدة، لتلقي العلاج اللازم ونظراً لسوء حالته الصحية، أحيل من قبلهم لمستشفى الملك عبدالعزيز لتقديم العلاج اللازم وتم تنويمه لديهم .«وأوضح القرشي أنه جرى ضبط المتسبب في احتجازه، إبنه البالغ من العمر 37 عام، الذي افاد أن والده يعاني من امراض نفسية وعقلية كما يعاني من الخرف والشيخوخة ، جاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة حيال تسليمة لهم لتقديم الرعاية له فيما سيتم احالة كامل الأوراق لجهة الاختصاص.

محاميان: السجن والجلد عقوبة «العقوق«

أكد محاميان في حديثهما لـ«الحياة»، أن معدلات قضايا العقوق في المملكة منخفضة، وتراوح بين 2 إلى 3 في المئة من مجمل القضايا المحالة للمحكمة الجزائية، وهي من القضايا الكبرى التي يطبق فيها عقوبات تعزيرية تشمل السجن والجلد أو كليهما، بحسب نوع القضية والعقوق الذي اقترف الأبناء بحق أبويهما.

وحذرا في حديثهما لـ«الحياة» من أن قضايا العقوق بدأت ترتفع معدلاتها في المحاكم السعودية.

وقال المحامي الدكتور عمر الخولى: «شهدت السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعاً في معدلات قضايا العقوق المرفوعة لدى المحكمة الجزائية على رغم أنها تعد محدودة ولم تتجاوز نسبتها 3 في المئة، إذ تراوح معدلاتها في المحاكم ما بين 2إلى 3 في المئة من إجمالي القضايا المنظورة.«

وأشار إلى أن العقوق يعد من الجرائم التي يحاسب عليها النظام في السعودية، والعقوبات في هذه القضايا متروكة لتقدير القاضي والتي تشمل الجلد والسجن، وفي الغالب يكون السجن في حال اعتداء الابن على والديه بالضرب ونحوه، موضحاً أن حبس المسن يعد من قضايا العقوق ويستوجب السجن.

بدرره، قال المحامي منصور الخنيزان: «إن قضايا العقوق تعد من الجرائم الكبرى والتي تحال إلى المحمة الجزائية، ويقدم فيها لائحة اتهام عقوق من هيئة التحقيق والادعاء العام»، لافتاً إلى أن العقوبات في هذه القضايا تشمل السجن والجلد أو كلاهما، وهي عقوبات تعزيرية يقدرها القاضي. وأضاف: «للأسف لدينا قضايا عقوق، ولكن تظل معدلاتها منخفضة ولم تصل إلى ظاهرة اجتماعية»، مطالباً بوجود برامج توعوية للحد من تفشي العقوق في المجتمع السعودية.

مختصون يطالبون بتعديل وثيقة شركات التأمين لعلاج المريض النفسي بدون شروط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1584893

الرياض - فهد المورکي

طالب عدد من المختصين بضرورة إدراج الامراض النفسية في وثائق التأمين الصحية التي تصدرها شركات التأمين الخاصة، كما طالبوا مجلس الضمان الصحي بضرورة ادخال خدمات الطب النفسي والعصبي ضمن الخدمات الصحية التي تغطى بالكامل في وثائق التأمين الصحي، وألا تكون التغطية التأمينية في الحالات النفسية مقتصرة على الحالات النفسية الحادة، وقالوا إن المطالبة بالتغطية لا تنص عليها الوثيقة ولا تلزم شركات التأمين قانونياً، والزامها بدون تعديل سيؤثر على شركات التأمين سلباً من الناحية المادية.

وقال المختص في قطاع التأمين صالح العمير، إن اللوائح التنفيذية لنظام التأمين الصحي الالزامي حددت التغطية التأمينية للوثيقة في الحالات النفسية الحادة، وهي الأمراض النفسية التي تحتاج تدخلاً سريعاً، وعادة تحتاج إلى دخول المستشفى لعلاج هذه الحالات، وهي حالات معروفة في أدلة الترميز الطبي ولها استثناءات.

وأكد العمير، أن مجلس الضمان الصحي يحتاج لتعديل نصوص الوثيقة الموحدة في قسم المصاريف القابلة للاستعاضة، وكذلك منافع جدول الوثيقة، لان المطالبة بالتغطية لا تنص عليها الوثيقة ولا تلزم شركات التأمين قانونياً، والزامها بدون تعديل سيؤثر على شركات التأمين سلباً من الناحية المادية، وعلاقاتها مع معيدي التأمين، وكذلك لا يتفق مع معطيات التسعير للقسط التأميني للوثيقة، بحيث يكون التعديل يسمح بالزيارات للأطباء النفسيين والاخصائيين النفسيين في العيادات الخارجية وما يتبعها من تشخيص وأدوية واختبارات نفسية سيكومترية إضافة إلى حالات التنويم المغطاة حالياً.

من جهته قال المختص في التأمين ماهر الجعيري، إن بوليصة التأمين يجب أن تكون شاملة ولا تترك لرغبة الشركات المؤمنة لان تكاليف العلاج والأدوية في الحالات النفسية مكلفة على المريض، مشيرا إلى أن التغطية المالية للأمراض تتم في المستشفى بحسب البوليصة التي يحملها المريض، لذلك لا نستطيع أن نقرر ماهية الأمراض الواجب تغطيتها لان شركات التأمين هي المسؤولة.

وقال الجعيري، أن 20% من شركات التأمين بالمملكة تغطي علاج الامراض النفسية لنوعية خاصة من المرضى **(vip)** مما يعطي انطباعا أن هذه الشركات تصنف خطأ بأن علاج المرض النفسي بأنه ميزة إضافية لوثيقة التأمين وليس بند اساسي في الوثيقة وهذا قصور في الفهم والتطبيق، مبيناً أن نسبة كبيرة تصل إلى 70% من شركات التأمين تغطي الحالات الاسعافية وعدد محدود من زيارات العيادة النفسية، وذلك بعد جهد طويل من المطالبات المتعبة، و10% من شركات التأمين تغطي بعض زيارات الطبيب والادوية ولا تغطي الجلسات العلاجية النفسية.

من جهته قال الاستاذ المشارك بالطب النفسي الدكتور محمد مترك القحطاني، إن مبلغ التغطية التأمينية للمريض النفسي في الوثيقة والمقدر بخمسة عشرة الف ريال، لا يكفي الحالات النفسية المزمنة التي تتطلب علاجات وجلسات نفسية اكثر، لافتاً في الوقت نفسه أن هناك مبالغة في أسعار الجلسات النفسية والعلاجية في العيادات بالمملكة والتي تتراوح مابين 300 إلى 500 ريال للجلسة الواحدة.

وأكد القحطاني أن الاصابة بالمخاوف بانواعها والرهاب الاجتماعي تتصدر قائمة الأمراض النفسية المنتشرة محلياً، تليها امراض نفسية اخرى مثل الاكتئاب والوسواس والقلق والمشاكل الاسرية.يشار إلى أن مجلس الضمان الصحي حذر في وقت سابق، شركات التأمين المخالفة لقرار إدارج مرضى الحالات النفسية ضمن وثيقة التأمين الطبي، بإيقاف خدماتها ومنعها من إصدار الوثائق ومزاولة النشاط بشكل نهائي حال استمرارها في تجاهل القرار، وأن المجلس يراقب أعمال

شركات التأمين للتأكد من تنفيذها القرار، مشيرا إلى أنه سيتم فرض العقوبات في حالتين هما، تسجيل المراقبة ملاحظات برفض الشركة تنفيذ التعليمات الصادرة، أو تقدم أحد العملاء بشكوى إلى المجلس.

أطباء يواجهون مشاكل بسبب انقطاع التغطية التأمينية

ارتفاع عدد المستفيدين من تأمين أخطاء المهن الصحية بنسبة 34%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1584917

درست الهيئات الصحية الشرعية البالغ عددها 22 هيئة موزعة على مختلف مناطق المملكة 3043 قضية تتعلق بالأخطاء الطبية في المملكة خلال عام **1436**هـ.

وأصدرت قرارات تتعلق بـ 374 حالة وفاة ناتجة عن الأخطاء الطبية حيث بلغ عدد قرارات الإدانة 196 قراراً تشكل 52.4% من إجمالي حالات الوفاة التي درستها تلك الهيئات.

وتعتبر الأخطاء الطبية من المشاكل الأساسية التي تواجه القطاع الصحي في كافة دول العالم، وتشكل هاجساً لدى المريض والطبيب والمؤسسات الصحية نتيجة الخسائر التي قد يتعرضون لها على المستويين الصحي والمادي.

وفي دراسة حديثة نشرتها جريدة الإندبندت البريطانية، فإن الأخطاء الطبية تشكل السبب الرئيسي الثالث للوفيات في الولايات المتحدة الأميركية بعد الوفيات الناتجة عن أمراض القلب ثم السرطان، حيث بلغ عدد الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية أكثر من 250 ألف شخص .

ويرى بعض الخبراء أهمية التعامل مع مشكلة الأخطاء الطبية في المملكة في ظل الزيادة في عدد العاملين الصحيين لتغطية ارتفاع عدد السكان وزيادة عدد الزيارات والمراجعات للمستشفيات والمراكز الصحية، حيث يشير الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء إلى زيادة عدد الأطباء في جميع المرافق الصحية بالمملكة من 69,559 طبيباً عام 1432هـ إلى 86,756 طبيباً عام 1436هـ بمعدل 25%، وارتفع عدد العاملين في التمريض خلال الفترة نفسها من 134,632 ممرضاً إلى 172،483 ممرضاً بنسبة قدرها 28%، كما شهد عدد الصيادلة ارتفاعاً نسبته 54% بعد أن بلغ 23,624 عام 1436هـ مقابل 15,317 عام 1432هـ، وارتفع عدد العاملين في الفئات الطبية المساعدة بنسبة 37% خلال الفترة نفسها.

وللحد من هذه المشكلة والخسائر الناتجة عنها، ألزمت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية الممارسين الصحيين بالحصول على التأمين الإلزامي ضد الأخطاء المهنية الطبية، ضمن متطلبات الحصول على رخصة مزاولة المهنة التي تمنحها هيئة التخصصات الصحية بمدد تقدر بخمس سنوات أو ثلاث سنوات، وبالرغم من مضي عشر سنوات على تطبيق هذا القرار، إلا أن بعض الممارسين الصحيين لايزالون يتعرضون لمشاكل نتيجة عدم التزامهم بتجديد الوثيقة واطلاعهم على الاستثناءات التي تطبق على أخطاء ممارسة المهن الصحية .

من جهته، أوضح مدير عام التسويق في شركة التعاونية للتأمين ماجد أحمد البهيتي أن عدد الممارسين الصحيين الذين يستفيدون من هذا التأمين قد زاد بنسبة 34% خلال السنوات الخمس الماضية، وبالتالي أصبحت قيمة وثائق الأخطاء الطبية التي توفرها ست شركات تأمين في المملكة حوالي 100 مليون ريال، مشيراً إلى أن أغلب الأخطاء الطبية في المملكة تحدث عادة بسبب العمليات الجراحية وفي الولادة.

وأضاف البهيتي، أن برنامج تأمين أخطاء ممارسة المهن الطبية الذي تصدره التعاونية للتأمين يغطي قيمة التعويضات التي تحكم بها المحاكم أو الهيئات الشرعية على المؤمن له في حال تسببه في ضرر صحي للمريض ناتج عن الخطأ أو الإهمال أو السهو أثناء ممارسة مهنته، حيث تشمل التغطية الأساسية للوثيقة أي إصابة جسدية أو عقلية أو الداء أو المرض أو الوفاة لأي مريض بفعل يرتكبه المؤمن له في سياق عمله أو يكون على صلة بالمهنة الطبية التي يمارسها في المملكة.

وأكد البهيتي أنه بناء على المتطلبات النظامية والتعديلات التي أجرتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لحدود التعويض المطلوبة لتأمين أخطاء المهن الطبية بالنسبة للممارسين الصحيين، فقد وضعت التعاونية خيارات للتغطية بحدود تبدأ من 100 ألف ريال، وتصل إلى مليون ريال لكل مطالبة أو لإجمالي المطالبات السنوية.

وعن أهمية هذا التأمين، قال البهيتي إن وثيقة التأمين على الأخطاء الطبية تضمن حقوق المتضررين من الأخطاء الطبية حيث تعوضهم بالمبالغ التي تحكم بها المحاكم أو اللجان الشرعية نتيجة خطأ المؤمن له، وهي في الوقت نفسه توفر الحماية في مواجهة العواقب المالية الناتجة عن خطأ يُرتكب في سياق ممارسة المهنة الطبية، وتتميز الوثيقة أيضاً بتغطية مسؤولية المؤمن له تجاه الطرف الثالث عن جميع المبالغ المالية والتكاليف القانونية الصادرة بحقه.

وينصح البهيتي الممارسين الصحيين بإبلاغ شركة التأمين عن أي مشكلة تقع نتيجة خطأ طبي فور علمهم بها، كما ينصحهم أيضاً بضرورة استمرارية الوثيقة وتجديدها في الوقت المحدد بدون انقطاع، لتفادي أي شكاوى محتملة والتي قد تظهر في وقت لاحق ولاسيما أن البت في مثل هذه القضايا يستغرق بعض الوقت، ولأنه في حال تبين وجود مشكلة صحية لدى المريض ناتجة عن خطأ طبي سابق خلال فترة الانقطاع، فقد لا يغطي التأمين الحالة حتى ولو كانت الوثيقة فعالة أثناء ظهور المشكلة في فترة لاحقة.

السفارة تتابع الاعتداء على سعودي في الكويت

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=300023&CategoryID=5

الدمام: ناصر بن حسين 2017-04-11 11:36 **PM**

أكدت مصادر لـ«الوطن» أن السفارة السعودية في الكويت فتحت ملفا لمتابعة قضية اعتداء مواطن كويتي على رجل أمن «سعودي»، يعمل في دوريات الأمن في محافظة الأحمدي قبل يومين، موضحة أنه جار التوصل إليه لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

التحفظ على الجاني

أبانت المصادر أن صحة رجل الأمن مطمئنة، ولم يصب بإصابات خطرة جراء الضربات التي تلقاها، عقب مباشرته بلاغا من «آسيوي»، أفاد خلاله بحدوث مشادة كلامية بينه وبين المواطن الكويتي الذي اعتدى على رجل الأمن لاحقا.

وذكرت المصادر أن الجاني تم التحفظ عليه من الأجهزة الأمنية، والتحقيق معه، مؤكدة أن السفارة تتابع القضية بتفاصيلها، وتعمل على الوصول إلى رجل الأمن السعودي المعتدى عليه، لمعرفة متطلباته للرفع بها إلى الجهات المعنية، مشيرة إلى أن عدد السعوديين في الكويت يصل إلى 140 ألف سعودي، يعملون ويدرسون ويقيمون في دولة الكويت.

علاقة وثيقة

أشارت المصادر إلى أن النظام يسمح للسعودي بالعمل في الأجهزة الأمنية الكويتية، سواء برتبة جندي أو ضابط صف، ومرحب بهم في القطاعات كافة، وذلك للعلاقة الوثيقة بين البلدين.

يذكر أن مقطع فيديو انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي، يتضمن مشاجرة بالأيدي بين مواطن كويتي ورجل أمن، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا حتى تدخل عدد من الموجودين لفك الاشتباك.

ملفات المرضى في ممرات مستشفى فهد بالمدينة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=300019&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 2017-04-11 11:34 PM

فوجئ عدد من المراجعين لقسم العيادات الخارجية في مستشفى الملك فهد العام بالمدينة المنورة، بعشرات من ملفات المرضى ملقاة على عربة في ممرات العيادات الخارجية قبالة المراجعين، معتبرين ذلك انتهاكا لحقوق وخصوصيات المرضى، إضافة إلى احتمالية تعرضها للسرقة.

وأشاروا إلى ضرورة التدخل والتحقيق في حالة الفوضى التي شهدتها العيادات الخارجية والمتمثلة في إبقاء الملفات المرضية بهذا الشكل، وأمام ناظر المراجعين للعيادات.

من جهته اكتفى المتحدث الرسمي لمديرية الشؤون الصحية بالمدينة المنورة حاتم سمان، بالقول «إنه سيتم معالجة المشكلة».

سؤال الحرية .. والمرأة السعودية!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/518483

نبيلة حسني محجوب

عندما تثار أي قضية تخص المرأة السعودية يُطرح سؤال الحرية بأسلوب يحدد الإجابة بنعم أو لا، أي «هل أنت حرة»؟، فإذا تجرأت امرأة سعودية بقول «نعم أنا حرة» أصبحت في نظر البعض ضمن (الساقطين) ومن يمكن إقامة الحد عليهم، أما الإجابة الأخرى «لا» فتورط المرأة لأنها لا تستطيع قولها، بل تلتف عليها «أريد، أرغب، أصْلَ الموضوع...» فالخوف من المعاني المختبئة في مفردة «الحرية» ترهب المرأة التي حصرها المجتمع وقيدها بالعادات والتقاليد والتخويف والترهيب من كل مفهوم مرتبط بشكل ما بالغرب.

سؤال «ما هي الحرية؟» لم يطرح، ولم يحرر من اللبس الذي يكتنفه في مجتمعنا، بل يُدَعَّم بسمعة سيئة تجعل الإجابة عليه بصدق وشفافية كالصعود إلى هاوية خطرة، لذلك تُداور بعض النساء، تَلُف وتدور حول «هل أنت حرة؟» فتبدو كأنها لا تعرف ما تريد أو أنها لا تملك قضية أو مشكلة تعيقها وتنغص حياتها، وربما تحطم طموحها وتقيد انطلاقها، وتحاول عبر كل وسيلة استعادة حقوقها واسترداد إنسانيتها كشخص رشيد، ولأن التحرر أحد اشتقاقات الحرية فهو قرين السوء الذي يخشى منه كما تخشى الحرية!!.

لا أحد يستطيع أن يجيب إجابة شافية وافية عن معنى الحرية بالنسبة للمرأة السعودية بشكل خاص، فالحرية حسب التعريف العام: هي تمكن الإنسان البالغ العاقل من اتخاذ قرار أو اختيار دون جبر أو شرط أو ضغط خارجي معتمداً على حكمه الشخصي وتقديره الذاتي للقضية.

عندما صدحت الحناجر بموال الحرية في كل مقاومة أو مظاهرة ضد الاستبداد والقهر طلباً للتمتع بالقيم التي تنضوي عليها الحرية، أصبحت أيقونة الثورات والربيع أو الخريف العربي، لكنها تكتسب صفات أخرى عندما تقترب من حدود المرأة السعودية، وهو أحد أشكال الظلم الذي تواجهه المرأة السعودية في نضالها الخجول ضد الرجعية، وضد كل ما يعيق

تمتعها بالقيم الإنسانية التي تنضوي عليها الحرية ضمن نضال الشعوب، وضمن نضال المرأة السعودية الوجودي، تكتسب صفات سيئة السمعة، يمكن أن تطلق على من تجرؤ بالمطالبة بالحرية، لذلك تأتي مطالبات السعوديات عشوائية مرتبكة وخافتة، مع أن مطالباتهن تندرج تحت بند الحاجة والضرورة، فالحرية لا تعني المعاني سيئة السمعة التي يروج لها المتطرفون والإرهابيون ومحترفو الفتاوي وشيوخ الإعلام الجديد، أي لا تعني التفسخ والانحلال، أو التشبه بالغرب أو الشرق بل حرية اتخاذ القرار فيما يخص شؤون حياتها، قرار التعليم الذي لابد أن يوافق عليه ولي الأمر، قرار العمل لابد من موافقة ولي الأمر، ويمكن له فصلها من عملها إذا أراد التنكيل بها خصوصاً إذا كانت في منصب مرموق أو وظيفة ذات دخل عالٍ فيدمر مستقبلها لأنها لا تملك هذا الحق الإنساني «الحرية» والحقوق الأخرى، حق التنقل والسفر بدون الإذن الذي يمكن أن يملكه ابن أو قريب متسلط أو زوج مبتز، كلها قرارات تسعى للتحرر من القيود التي تكبل طاقات المرأة، والتحرر من الإجبار والفرض الذي يشكله بعض ولاة الأمر الذين لا يحسنون التعامل مع وضع المرأة في الألفية الثالثة التي انتقلت فيها نساء العالم من التمكين إلى التمتين أي تقوية وضعهن في مجتمعاتهن بمزيد من الدعم والفرص والحرية.

الإشكالية في محاولة البعض ترسيخ مفهوم الحرية مقابل لمفهوم العبودية، باعتبار أن المرأة ليست جارية، فعصر العبودية انتهى، وسوق النخاسة ماضٍ مخزٍ في سجلات التاريخ الإنساني، فالمرأة بهذا المفهوم حرة! يا أسود يا أبيض، يا تنتن يا تنتن، «لا منطقة وسطى بين الجنة والنار» لا أحد يريد أن يكون أميناً وصادقاً مع ذاته ليعترف أن المرأة السعودية تنقصها الحرية بمفهومها العام، لا بالمفهوم الذي حاولوا نشره وترسيخه، الاعتراف يعني الخروج عن القطيع، والخروج عن القطيع يعني خيانة عادات المجتمع وقيم القبيلة، تلك العقلية النمطية التي تتجنب إثم التفكير في كتاب الله وتخشى غضبة المجتمع، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً * وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ * إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء 1.

حقوق المستضعفين بين الهيئة والشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1539428

سعيد السريحي

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى تقرير هيئة حقوق الإنسان مشيرين إلى جوانب تكشف عن قصور أدائها، ناصحين لها أن توجه عنايتها إلى حقوق الفئات المستضعفة مثل الأطفال والمطلقات ومجهولي الأبوين و«البدون» والأطفال السعوديين الذين تنكر لهم آباؤهم في الخارج، وكما انتقد أولئك الأعضاء أداء الهيئة فقد انتقدوا هيكلها التنظيمي مؤكدين على أن كون رئيس الهيئة هو رئيس مجلس إدارتها يشكِّل مشكلة في قضية الحوكمة على أداء هذا الجهاز، الذي لا يوجد به وحدة مراجعة داخليَّة.

وانتقادات أعضاء مجلس الشورى وجيهة دون شك، فأداء هيئة حقوق الإنسان يحتاج إلى تفعيل كي لا تبقى مجرد جهة تنظيرية ينحصر جهدها في المؤتمرات والتصريحات، كما أن هيكلها التنظيمي يعاني مما تعاني منه كثير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية التي تخضع الأجهزة المراقبة لأدائها لنفس المسؤول الذي يتولى إدارتها، مما يلغي دورها في المراقبة فالمسؤول لا يمكن أن يراقب نفسه فضلا عن أن يحاسبها.

انتقادات مجلس الشورى صحيحة غير أنها توجهت لغير الجهة التي ينبغي أن توجه لها، فهيئة حقوق الإنسان ليست مسؤولة عن هيكلها التنظيمي، وليست مسؤولة كذلك عن تطويره وتغييره، وإنما المسؤول عن ذلك هو مجلس الشورى باعتبار أنه هو الجهة المسؤولة عن وضع النظم وتصحيحها وإقرارها ولذلك فإن الإشارة إلى الخلل التنظيمي في هيئة حقوق الإنسان أو أي هيئة أو جهاز حكومي إشارة ينبغي أن يحتفظ بها مجلس الشورى لنفسه وأن يتولى هو معالجتها وتصحيحها دون أن يلقي بمسؤولية ذلك الخلل على هذه الجهة أو تلك.

حقوق الإنسان في الصحافة

وإذا كان أعضاء في مجلس الشورى قد حضوا هيئة حقوق الإنسان على العناية بالفئات المستضعفة فقد كان الأولى بهذا الحض المجلس نفسه، ذلك أن عناية هيئة حقوق الإنسان بهذه الفئات المستضعفة ينبغي أن تستند إلى أنظمة تحدد هذه الحقوق وآليات حفظها وتوفر الضمانات لها وتحدد العقوبات التي ينبغي تطبيقها عند انتهاك هذه الحقوق، ووضع هذه الأنظمة إنما هو من صميم عمل مجلس الشورى، ولذلك فإن على المجلس قبل أن يطالب هيئة حقوق الإنسان بالعناية بالفئات المستضعفة أن يبدأ بنفسه ويراجع ملفات الأنظمة التي تكفل حقوق هذه الفئة والتي لا تزال معطلة يتم ترحيلها في مجلس الشورى من جلسة لأخرى وتوريثها من أعضاء دورة لأعضاء دورة تالية، وعلى رأس هذه الأنظمة نظام التحرش ومدونة شؤون الأسرة ونظام الأحوال الشخصية والوثائق، وغير ذلك من الأنظمة التي ينبغي على مجلس الشورى توفيرها للجهات الكافلة لحقوق الإنسان قبل أن يطالبها بتطوير أدائها.

مُعنِّفَةُ سكاكا!!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م
http://www.alyaum.com/article/4186307

انيسة الشريف مكي

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورًا لسيدة تحت عنوان «معنفة سكاكا»، تكشف تعرُّض إحدى السيدات لعنف جسدي، ظهرت آثاره واضحة في الصور وسط معلومات عن تعرُّضها لكسر بالأنف ورضوض بالجمجمة، والتهاب بالأذن وكدمات بجميع أجزاء الجسم، وتفاعل رواد مواقع التواصل معها. وبدورها، تفاعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع القضية مشكورة، وأعلنت التوصل للحالة، متعهدةً باتخاذ الإجراءات النظامية بحق المعنّف. السؤال وما بعد التوصل للجاني، واتخاذ الاجراء والعقاب الرادع؟!! هذه القضية تؤرق الرأي العام، حيث تحولت لظاهرة، الإساءة الأسرية، أو الإساءة الزوجية بأنواعها، كالعنف الجسدي بكل أشكاله، والاعتداء الجنسي، والعاطفي السلبي الخفي كالإهمال العاطفي والاقتصادي مشكلة تحتاج لحل فوري .المعنِّف في قضية معنفة سكاكا سادي على ما أعتقد، وسيأخذ جزاءه ويعاقب ثم يخرج للمجتمع مرة أخرى ليعنِّف زوجة أخرى! آمل من الجهات المختصة بكل تخصصاتها أن تعمل بعمل الفريق الواحد لعلاج مثل هذه الحالات، فالعنف ليس فطريًا بل له أسباب، وهناك الكثير من النظريات حول أسباب مثل هذه الجرائم.

نظريات نفسية للسمات الشخصيّة والخصائص العقليّة لمرتكب الجريمة، وكذلك النظريات الاجتماعية التي تنظر في العوامل الخارجية لبيئة مرتكب الجريمة؛ مثل كيان الأسرة، الضغوط، والتعلّم الاجتماعي. ونظريات أخرى تبين أن من الأسباب الدورات الظاهرة بين الأجيال في العنف المنزلي .

فالأطفال الذين تعرضوا للعنف يمارسونه في الكبر على زوجاتهم أو أبنائهم، الأشخاص الذين عاشوا عنف والديهم تجاه بعضهم، أو تعرضوا هم أنفسهم للعنف قد يمارسونه في سلوكهم ضمن علاقاتهم التي يؤسسونها ككبار.

التوعية الاجتماعية تعتبر من الأمور المساعدة في علاج العنف الأسري، فلا بد أن تعرف المرأة حقوقها، ليس ذلك تحريضًا.. عذرًا.. ولكن الحاجة تفرض التوعية، والدولة ترفض الظلم، ولا تقبل بإذلال أي كائن كان، فما بال الأم والأخت والبنت والزوجة، القوارير، وصية سيد البشر عليه أفضل الصلاة والسلام .يجب ألا تتهاون المرأة في سلب حقوقها، لا بد من إيصال صوتها للمسئولين، وجميعهم ولله الحمد ثقات.. شكراً.

كما أن نشر الوعي بحقوق المرأة، واحترامها، في المجتمع الذكوري أمر محتم.

أطلب من وسائل الإعلام بأنواعها مع شكري، أن تقوم بدورها كاملًا، وأذكِّر مع الشكر المؤسسات التي تقوم بتأهيل المقدمين على الزواج زيادة تكثيف الجهود.

كما آمل عرض حالات المعنِّفين من الأزواج للمصحات النفسية، هذا مع سن قوانين رادعة لكل من يمارس العنف الأسري .

كاريكاتير

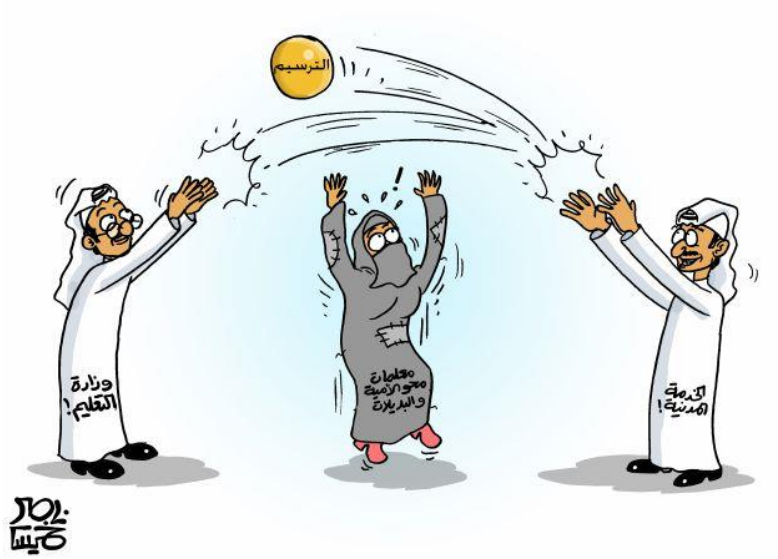

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21256492

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1438هـ - 12 إبريل 2017م

http://www.alriyadh.com/1585029